محمود الذوادي*

ابن خلدون وانزعاجه من تصدّع العصبية الثقافية في هوية الوطن العربي

ابن خلدون والاستلاب الفكري

يكاد أي مثقف عربي لا يتحدث عن فكر ابن خلدون اليوم إلا بمدح عقله النيّر والمتفتح والسبّاق إلى عقل الحداثة الغربية المعاصرة. ومن ثم، يسارع كثيرون من العلمانيين العرب إلى القول في الصحف والمجلات والكتب والمنابر التلفزيونية والإذاعية بأن موقف صاحب **المقدمة** سيكون سلبيًا تجاه التيارات الإسلامية والإسلام السياسي الذي يقود الحكم بعد هبوب رياح الربيع العربي في كثير من المجتمعات العربية. وهو استنتاج جاء حصيلة جهل بالمنظومة الكاملة (**تراث الجمع بين العقل والنقل**) لفكر مؤلِّف كتاب **العبر** الذي يدعو بصوت عال في الجزء الأول منه (المقدمة) إلى ضرورة محافظة المسلمين على حصانتهم في مربط فرس الثقافة الإسلامية، وبالتالي كسب رهان **المناعة الثقافية والفكرية الأصيلة** . ويكفي هنا ذكر تحذير ابن خلدون من مخاطر معرفة ثقافة الآخر وفكره قبل تحصين الذات في ثقافتها وفكرها في المقام الأول؛ ففي الفصل الحادي والثلاثين من الباب السادس لـ **المقدمة** يتحدث ابن خلدون عن الفلسفة اليونانية التي كانت ذات أثر كبير في فكر عدد كبير من فلاسفة المسلمين ومفكريهم فيقول: «فليكن الناظر فيها **متحرزًا** جهده من معاطبها، وليكن من ينظر فيها بعد الامتلاء من الشرعيات والاطلاع على التفسير والفقه، و**لا يُكبَّنَّ أحد عليها وهو خلو من علوم الملّة** فقَلَّ أن يسلم لذلك من معاطبها...»[١].

ومن المتوقع أن ينزعج ابن خلدون في قبره عندما يعلم أن معظم الأساتذة العرب المدرِّسين والطلبة خريجي الجامعات العربية في الفلسفة يكادون لا يعرفون شيئًا عن علوم الملة. وسوف تزداد حسرته عندما نخبره أن تلاميذ شهادة البكلوريا في موطن ميلاده (تونس) يكادون لا يتعلمون شيئًا عن الفلسفة الإسلامية، ناهيك عن علوم الملة، بينما هم يدرسون مادة الفلسفة الغربية لما يقرب من سبع ساعات في الأسبوع. فالجميع عند ابن خلدون لا يستطيعون أن يسلموا من معاطب هذا الوضع بسبب خلوهم من تراث علوم الملة.

---

* عالِم اجتماع من تونس.

(١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٣)، ص ٤٤٥.

وهكذا يُستنتج من مقولة صاحب **المقدمة** أن التلاقح الفكري الإيجابي بين مثقفي الثقافات المتنوعة ومتعلميها لا يجري إلا بشرط امتلاء الإنسان في المقام الأول من لغة و فكر ثقافة مجتمعه وحضارته. وتلك هي أبجدية التحاور الحكيم مع الآخر التي طالما يضل عنها المثقفون والمتعلمون العرب في المغرب والمشرق. ونود في هذه المقالة تطبيق هذه المقاربة على احتكاك الشعوب العربية المعاصرة بالشعوب الغربية عبر تعلّم لغاتها ومعرفة ثقافاتها. ولتسهيل تشخيص حصيلة هذا التفاعل **بمنهجية شبه كمية** لدى المجتمعات العربية، نقتصر هنا على إلقاء الضوء على **تصدّع قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية** (اللغة العربية والدين الإسلامي، دين الأغلبية لسكان العالم العربي). بعبارة أخرى، نرغب في معرفة ما حدث وما يحدث للغة العربية، من جهة، وللدين الإسلامي، من جهة أخرى، كنتيجة للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي والاستعمار الإنكليزي في المشرق العربي، واستمرار الاحتكاك بهما. كما ننظر في تأثير ثقل وزن أنظمة الحكم العربية بعد الاستقلال في معالم قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية.

الهوية الجماعية للشعوب العربية

كُتب الكثير عن العالم العربي كمجموعة من الأقطار المستقلة بعضها عن بعض في العصر الحديث، وهذه الأقطار مختلفة؛ فعلى مستوى تعرضها للهيمنة الاستعمارية الغربية، احتل الاستعمار البريطاني معظم المجتمعات العربية في المشرق العربي، بينما احتلت فرنسا بلدان المغرب العربي: الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا. وعلى مستوى نظام الحكم، فحدّث ولا حرج؛ فهناك أنظمة الحكم الملكية والأميرية والسلطانية والجمهورية والعسكرية. وينقسم الوطن العربي إلى مجتمعات غنية بسبب الثروة النفطية وأخرى فقيرة أو متوسطة الدخل.

من ناحية أخرى، فإن **المجتمعات العربية متجانسة على مستوى المنظومة الثقافية**؛ فاللغة العربية لغتها الرسمية، وهي كذلك المصدر الرئيسي للهجات العربية العامية بحيث تجعل التواصل بين مواطني الشعوب العربية أمرًا سهلًا. أما دين أغلبية سكان العالم العربي، فهو الإسلام. ويرى المختصون بالعلوم الاجتماعية الحديثة أن عاملَيْ **اللغة والدين** هما أكثر العوامل الثقافية (Cultural Markers) تحديدًا **للهوية الثقافية الجماعية للشعوب**[٢]. وبالتالي، فإن الهوية الجماعية للمجتمعات العربية هوية عربية إسلامية في الصميم، بمعنى أن كلًّا من اللغة العربية والدين الإسلامي عامل مشترك لدى الأغلبية الساحقة من مواطني العالم العربي. واعتمادًا على ذلك ، يجوز القول في هذا الصدد إن هذين العاملين يمثّلان أرضية لوحدة ثقافية قوية سابقة للوحدة السياسية الهشة التي طالما نادى بها العرب الوحدويون في العصر الحديث؛ **فالوطن العربي** له في هذا الاعتبار أهم العوامل التي تؤهله ليكون **أمة**، ذلك أن اشتراك مجتمعات عدة في لغة واحدة عامل حاسم في تكوين ظاهرة الأمة، في رأي الباحثين في شؤون الأمم والشعوب[٣]، ويأتي اعتناق معظم سكان الأقطار العربية الدين الإسلامي ليعزز حقيقة وجود أمة عربية إسلامية في الفضاء الجغرافي بين الخليج والمحيط.

(2) Peter Kivisto, *Multiculturalism in a Global Society*, 21st-Century Sociology (Oxford, UK; Malden, MA: Blackwell Pub., 2002), p. 14.

(٣) حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٦٥ – ٩٦.

العلاقة السليمة باللغة والدين

نظرًا إلى مركزية عاملَيْ اللغة والدين في تكوين الهوية الجماعية للشعوب، كما رأينا ، فمن المنتظَر في الأصل وفي الأحوال العادية أن تكون علاقة تلك الشعوب بلغاتها ودياناتها علاقة سليمة. لكن أحداث تاريخ الأمم والمجتمعات تشير بوضوح إلى أن سلامة علاقة الأفراد والشعوب بلغاتها الوطنية ودياناتها **ليست من الثوابت** التي لا تلحقها أبدًا عوامل التغيير؛ فالمجتمعات الأوروبية، على سبيل المثال، عرفت تغييرات ضخمة في علاقتها بديانتها المسيحية منذ عصر النهضة. ومن ناحية أخرى، شهدت المجتمعات العربية تغييرًا كبيرًا في علاقتها باللغة العربية/ الوطنية منذ مجيء الاستعمار البريطاني والفرنسي إليها في القرنين التاسع عشر والعشرين، كما سنرى في هذا البحث. فعلى سبيل المثال، تكاد معظم المجتمعات العربية تكون المجتمعات الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستعمل لغة أجنبية بدل اللغة العربية في تدريس العلوم في جامعاتها ومعاهدها العليا؛ فتركيا وإيران وإسرائيل تستعمل التركية والفارسية والعبرية، على التوالي، في تدريس هذه العلوم.

التصدّع الثقافي بين النخب العربية

ليس من المبالغة القول إن هناك اختلافات في الرؤى الثقافية للنخب السياسية والثقافية المهيمنة في الوطن العربي، وتتلخص هذه الاختلافات في انقسام هذه النخب إلى صنفين رئيسيين: **الأول** هو النخب السياسية والثقافية الحمّالة للثقافة الغربية لغة وفكرًا ورؤية ثقافية لإدارة الشأن الخاص والعام في المجتمعات العربية قبل الربيع العربي وبعده، ويأتي العلمانيون واليساريون في الطليعة، و**الثاني** هو النخب السياسية والثقافية التي تؤمن بمشروعية التحرر فكرًا وثقافة ولغة من وزر الاستعمار الغربي، وتأسيس مجتمعات عربية **تعتمد في المقام الأول على مكوّنات هويتها اللغوية والثقافية**، فتُعطى الأولوية فيها للعقيدة الإسلامية واللغة العربية وثقافتهما والرؤية الحضارية المنبثقة عنهما.

يمثّل الإخوان المسلمون في مصر وحركة النهضة في تونس التيار الثقافي العربي الإسلامي الرافع للواء الانتماء الوافي إلى منظومة الهوية العربية الإسلامية للشعوب العربية ذات الأغلبية المسلمة. ويتفق المفكر التونسي هشام جعيط على هذا المستوى مع الإسلاميين في تونس أكثر ممّا يتفق مع العلمانيين الذين طالما **يهمش الكثيرون منهم** مركزية موقع الهوية العربية الإسلامية في تاريخ المجتمع التونسي وحياته منذ الفتح العربي الإسلامي. فيؤكد جعيط بما لا يدع مجالًا للشك أن هوية المجتمع التونسي هوية عربية إسلامية بامتياز فيقول: «لا ينبغي خداع النفس بالنسبة لإمكانية استمرار الحضارة الفينيقية والثقافة اللاتينية والآثار اليونانية على الأرض التونسية. فالإسلام استطاع القضاء نهائيًا على الكل. فإفريقية/ تونس القرن الثامن كانت كما هي اليوم: أي بلد مسلم عربي»[٤]. ويكاد لا يوجد شك في أن ابن خلدون كان سيقف إلى جانب النخب الإسلامية التي تدافع عن تأصيل قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية في اللغة والفكر والعقيدة، لأنه حذّر، كما ذُكر، من معاطب الاستلاب الفكري للفيلسوف والمثقف والمفكر المسلم. ولمعرفة جذور

(٤) صوفية بن حتيرة، **الجسد والمجتمع: دراسة انثروبولوجية لبعض الاعتقادات والتصورات حول الجسد** (بيروت: الانتشار العربي، ٢٠٠٨)، ص ٢٠.

هذا التصدّع الثقافي لدى النخب العربية المعاصرة، ينبغي النظر إلى **تصدعيْن محدّدين** يُعتبر التصدع الثقافي نتيجة مباشرة لهما في المغرب والمشرق العربييْن.

التصدّع اللغوي

ممّا لا شك فيه أنه مع مجيء الاستعمار البريطاني إلى المشرق والخليج العربيين ونظيره الفرنسي إلى مجتمعات المغرب العربي، انتشرت بدرجات مختلفة اللغتان الإنكليزية والفرنسية في المنطقة العربية. ويُعرف الاستعمار الفرنسي اللغوي الثقافي بأنه **أكثر شراسة** من نظيره الإنكليزي كما يتضح ذلك ممّا تعرض له الشعب الجزائري من استلاب لغوي وثقافي هو الأبشع في سجل الاستعمار الغربي في العالم العربي. ومن معالم التأثير اللغوي السلبي للاستعمار الغربي في المجتمعات العربية **إقصاء اللغة العربية عن تدريس العلوم** لا في المستويات الجامعية فقط، كما هو الأمر في معظم الجامعات العربية، وإنما أيضًا في مرحلة التعليم الثانوي كما هي الحال في تونس بعد الثورة وقبلها، وهو ما لا نجده لا في إسرائيل ولا في المجتمعات ذات السيادة اللغوية الكاملة مثل المجتمعات الأوروبية. ولا ريب في أن لعدم تدريس العلوم باللغة العربية في الجامعات العربية أثرًا في تردّي وضع هذه اللغة في الوطن العربي كما عبّرت عن ذلك وثيقة مؤتمر بيروت بشأن وضع اللغة العربية في نيسان/ أبريل ٢٠١٢ تحت عنوان «**اللغة العربية في خطر**». وتنقل جريدة **الشرق الأوسط** في الثامن من الشهر نفسه ما أجمع عليه المؤتمرون بالقول «.. إن ثمة أزمة كبيرة تواجه اللغة العربية، وإنها تزداد يومًا بعد يوم بتأثير التغيرات والتطورات والتراكمات التي أدت إلى هذه الأزمة الخطيرة ... بأن التراجع الكبير الذي يحدث للغة العربية ليس لضعفها أو لعدم قدرتها على استيعاب كل المستجدات والعلوم والتقنيات والصناعات والمعارف، ولكن لضُعف إعداد أبناء وبنات المجتمع وتأهيلهم وتربيتهم وتعليمهم، وعدم تحميل المؤسسات الحكومية والأهلية والوطنية والعربية والأفراد المسؤولية كاملة تجاه اللغة العربية وفق سياسات واستراتيجيات مبنية على قرارات وطنية وعربية على مستوى القيادات في الوطن العربي»».

ولتشخيص معالم هذا التصدّع اللغوي في المجتمعات العربية، أنشأنا بعض المفاهيم لقياسه بطريقة مجسَّمة وشبه كميّة في المجتمع التونسي كعيّنة للمجتمعات المغاربية على الخصوص. نقتصر هنا على ذكر مفهومين هما «**الازدواجية اللغوية الأمارة**» و«**التعريب النفسي**». نُعرّف المفهوم الأول على النحو التالي: «الازدواجية اللغوية الأمارة هي تلك تجعل الناس قاصرين على الذود عن لغتهم الوطنية (العربية)، وغير مبالين إزاء عدم استعمالها في شؤونهم الشخصية وفي ما بينهم وفي أسرهم ومؤسساتهم، بحيث تصبح عندهم في حالات عديدة **لغة ثانية أو ثالثة**». أما مفهوم التعريب النفسي، فهو أن تكون للمواطنين العرب **علاقة حميمة** مع اللغة العربية بحيث تكون لها المكانة الأولى في قلوبهم وعقولهم واستعمالاتهم فيغيرون عليها ويدافعون عنها بكل تحمس ورباطة جأش في الدوائر الخاصة والعامة في المجتمعات العربية. فمن ناحية ، تفيد الملاحظات الميدانية للسلوكيات اللغوية التونسية قبل الربيع العربي وبعده انتشارًا كبيرًا للازدواجية اللغوية الأمارة. ومن ناحية ثانية، يكاد المرء لا يجد حضورًا لظاهرة التعريب النفسي لدى أغلبية الأجيال التونسية منذ الاستقلال في سنة ١٩٥٦. والمفهومان هما في جانب منهما وليدا نظام التعليم التونسي قبل الاستقلال وبعده. فتعليم التونسيات والتونسيين في نظام تربوي استعماري ثم وطني بعد الاستقلال – تهيمن فيهما لغة المستعمر وثقافته بدرجات مختلفة، وابتداء من المرحلة الثانوية بصورة خاصة –

أضعف علاقة الخريجين التونسيين بلغتهم الوطنية بحيث نظر معظمهم إليها نظرة دونية نفسيًا واجتماعيًا، الأمر الذي جعل كثيرين منهم يتصفون **بفقدان التعريب النفسي** وتبنّي **الازدواجية اللغوية الأمارة**.

يطرح واقع فقدان التعريب النفسي وانتشار الازدواجية اللغوية الأمارة في البلاد التونسية ملاحظتين أساسيتين يمكن تعميمها على بقية المجتمعات المغاربية، على الخصوص، بالنسبة إلى درجات مستويات التصدّع في الهوية اللغوية:

– يكاد معظم التونسيين والتونسيات لا يشعر بضُعف أو فقدان التعريب النفسي لديهم كأفراد، ولدى كثير من مؤسسات مجتمعهم. بل الأمر لديهم أكثر من ذلك؛ فهم يعتبرون أن الوضع الحالي للغة العربية (حضور الازدواجية الأمارة وفقدان التعريب النفسي) وضع شبه عادي، وأن تغييره يمثل انحرافًا عن المألوف. فمناشدتهم، مثلًا، بكتابة صكوكهم المصرفية بالحروف العربية مسألة غير مقبولة عند أغلبيتهم، لأنهم ينظرون إلى ذلك على أنه سلوك غير سوي اجتماعيًا أو علامة على التخلف، بينما استعمال اللغة الفرنسية هو السلوك السوي واستعمال اللغة العربية سلوك منحرف عند معظم الخاصة والعامة. بعبارة أخرى، نحن هنا أمام مشاهد سلوكيات لغوية مقلوبة ترمي بسهامها لصالح شرخ وتصدع الهوية اللغوية العربية لهؤلاء ومنه للشعب التونسي.

– يعبّر ضُعف التعريب النفسي أو فقدانه في المجتمع التونسي قبل الثورة وبعدها عن تناقض واضح بين القول والفعل؛ فدستور البلاد يعلن أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للمجتمع التونسي، بينما لا يكتفي كثير من التونسيين والتونسيات والمؤسسات التونسية باستعمال اللغة الفرنسية في التعاملات بينهم، بل يشعرون أيضًا بمركّب نقص في حال استعمالهم لغتهم الوطنية.

يشير مثل هذا التناقض الصارخ إلى أشياء خطرة في صُلب تركيبة الشخصية القاعدية التونسية؛ فهي شخصية لا تلتزم سلوكيًا بما تقوله، فتحرم نفسها من خصال الشفافية لصالح احترام ثوابت الهوية الوطنية – مثل اللغة والثقافة – كما تفعل الشعوب الكاملة السيادة اللغوية والثقافية في الشرق والغرب. وممّا يزيد الطين بلّة أن تلك المعالم تبرز أكثر لدى النخب الثقافية والسياسية التونسية القيادية ذات التعليم الغربي لغة وثقافة وفكرًا. ويجوز وصف تلك النخب بأنها لغويًا ليست بالوطنية لأن اللغة العربية/ الوطنية للبلاد التونسية لا تحظى عند أغلبيتهم بما تحظى به اللغات الوطنية في المجتمعات الغربية المتقدمة، مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا.

ومقارنة بهذا التصدّع اللغوي في المجتمع التونسي، فإن المجتمعات المشرقية العربية هي عمومًا أقل تصدعًا لغويًا من نظيراتها في المغرب العربي؛ فاللغة العربية هي لغة التعامل على المستويين الشفوي والكتابي في بلدان المشرق العربي، بما فيه تعامل البنوك مع زبائنها، وهو ما نكاد لا نجده في البنوك التونسية والمغربية. أما على مستوى تعريب تدريس العلوم في الجامعات، فإن سورية هي الرائدة في حركة التعريب في الوطن العربي، وفي طليعة ذلك تدريس الطب في جامعاتها باللغة العربية.

إن معلم التصدّع اللغوي، خاصة في المجتمع التونسي ومعظم بقية المجتمعات المغاربية، مرشح بقوة للتأثير سلبًا في تماسك منظومة الهوية العربية الإسلامية في بلدان المغرب العربي، وبالتحديد لدى النخب

السياسية والمثقفة خريجة نظام التعليم التونسي الفرنسي التوجه، أو الجامعات الفرنسية نفسها، بسبب العلاقة الوثيقة بين اللغات والهويات الفردية والجماعية، كما سنرى لاحقًا.

عينات ميدانية لوضع اللغة العربية في المغرب العربي

لا يجوز اليوم، بكل المقاييس، كما سيتضح، مساواة حال اللغة العربية في المغرب العربي بنظيرها في المشرق العربي. ويكفي لبيان ذلك تقديم معطيات ميدانية تتعلق بالسلوكيات اللغوية في الجزائر والمغرب وتونس لجهة استعمال الهاتف الجوال والحاسوب من طرف عامة الناس وخاصتهم، من ناحية، وتفضيل الأكاديميين المغاربيين استعمال اللغات الأجنبية عوضًا عن اللغة العربية، من ناحية ثانية. وننهي هذه المعطيات بإبراز العلاقة الخاصة بين النساء التونسيات واللغة الفرنسية. نبدأ بذكر موقف الأكاديميين المغاربيين من اللغة العربية.

• حضرنا في ٢٦ – ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥ ندوة عن نمو المدن المغاربية عبر العصور، نظّمها المركز الأميركي للدراسات المغاربية في تونس (CEMAT)، وكان المشاركون في أغلبيتهم من الجزائريين والمغاربة والتونسيين. اختار هؤلاء اللغة الفرنسية للقيام بمداخلاتهم ما عدا مشاركة مغربية وحيدة **اختارت اللغة العربية** لإلقاء محتوى ورقتها. وقد أثار ذلك **حيرة وصدمة واستهزاء** بين زملائها وزميلاتها المغاربيين أوحت بعدم استحسان الأمر بين معظم هؤلاء، وربما اللّوم على تجاسر المشاركة المغربية على استعمال اللغة العربية في هذه الندوة، علمًا أن منظّمي الندوة الأميركيين وافقوا أن تلقي المشاركة المغربية ورقة بحثها باللغة العربية. وتفسير ذلك من منظور علم الاجتماع هو أن صدمة المغاربيين وحيرتهم جاءتا نتيجة غياب استعمال اللغة العربية كلغة أولى في الندوات و المؤتمرات المغاربية الصرف، **أي إن** جل المثقفين والمتعلمين المغاربيين **لم ينجحوا** في عهد الاستقلال **في تطبيع علاقتهم باللغة العربية**، لغتهم الوطنية الأولى بحيث تصبح العرف اللغوي التلقائي للتواصل بين الأكاديميين والباحثين في هذه المجتمعات، مثلما هو الأمر في المشرق العربي؛ فلو نُظمت هذه الندوة في القاهرة لكان تقديم البحوث باللغة العربية أمرًا عاديًا ومنتظرًا لا انحرافًا ونشوزًا كما حدث لدى الأكاديميين المغاربيين مع المحاضرة المغربية بلغة الضاد. يشير ذلك إلى مدى استمرار رواسب الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي بين النخبَ الثقافية في هذه المجتمعات، وذلك بعد عقود من الاستقلال.

• يتباهى كثير من المثقفين والمتعلمين التونسيين والجزائريين والمغاربة بأن مستوى معرفة أفراد مجتمعاتهم للغة الفرنسية حتى المرحلة الثانوية أعلى من مستوى معرفة أفراد المجتمعات العربية المشرقية للغة الإنكليزية في المرحلة الثانوية. لكن ينبغي ألّا يُعتبر ذلك أمرًا إيجابيًا بالضرورة كما يعتقد هؤلاء؛ فمن سلبياته أنه ليس للغة العربية/ الوطنية المكانة الأولى في قلوب عامة المواطنين المغاربيين وعقولهم وممارستهم اليومية، والأكاديميين في الطليعة، كما رأينا في المثال السابق. ويمكن القول إن أنظمة التعليم في معظم المجتمعات العربية المشرقية أفضل من نظيراتها في المغرب العربي على مستوى تعليم اللغات الأجنبية **بطريقة محدودة** بحيث لا تمثّل خطرًا على اللغة العربية على مستوى وجود علاقة طبيعية حميمة باللغة العربية في قلوب الناس وعقولهم وممارساتهم اليومية. ومنه يجوز الحديث هنا عن صنفين من الازدواجية اللغوية: **ازدواجية خطرة** على اللغة العربية، كما تبيّن حال الأكاديميين المغاربيين المشار إليها، و**ازدواجية سليمة** تحافظ على مكانَة اللغة الوطنية عالية في قلوب المواطنين وعقولهم واستعمالاتهم.

• إن الاستعمال الواسع للهاتف الجوّال في المجتمعات التونسي والجزائري والمغربي يُغيَّب فيه عمومًا استعمال الحروف العربية من طرف أغلبية المواطنين بعد الربيع العربي وقبله. أما استعمال الحاسوب، فهو لا يصل إلى مدى انتشار استعمال الهاتف الجوال في تلك المجتمعات لأسباب كثيرة، تأتي في صدارتها التكلفة المالية. ومن ثم ، يُنتظر أن يكون حضور الحاسوب شائعًا عند أفراد الفئات والطبقات الاجتماعية المتعلمة وذات المستوى الاقتصادي المتوسط على الأقل' أي إن امتلاك الحاسوب لا يمثّل ظاهرة فردية كما هو الشأن تقريبًا مع الهاتف الجوال، لكن الحاسوب في المقابل ينتشر بشكل واسع في المؤسسات والمنظمات ودوائر العمل الجماعية.

• تفيد الملاحظات الواسعة أن أكثر اللغات استعمالاً في الحواسيب المغاربية هي **اللغة الفرنسية**، سواء في كتابة الرسائل والنصوص أو الرسائل الإلكترونية. كما تشير الملاحظات إلى أن أغلبية التونسيين يملكون حواسيب شخصية تكون ذات حروف لاتينية فقط، وفي حال وجود حروف عربية، فإن أصحاب الحواسيب لا يكادون يستعملونها، و هذا عكس ما يدعو إليه تقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني الداعي إلى أهمية اللغة العربية في الوطن العربي بصفتها مقومًا أساسيًا لبناء مجتمعا ت المعرفة في البلدان العربية(٥).

وهكذا يمكن النظر إلى استعمال الهاتف الجوال والحاسوب في المجتمعات المغاربية الثلاثة في الظروف الحالية على أنه يمثّل **عملية تعطيل لحركة التعريب** المتذبذبة أصلًا في هذه المجتمعات، ومن ثم يعزز حالة **استمرار النظرة الدونية الواسعة** الانتشار بين معظم الفئات الاجتماعية إزاء اللغة العربية. وهذا عكس ما نجده في كثير من المجتمعات المشرقية أو الخليجية العربية، حيث جرى التعريب بالكامل لحروف ومفاتيح إشارات الاستعمال للهواتف المحمولة والحواسيب بحيث لا يحتاج المرء إلى معرفة حروف اللغات اللاتينية للتعامل بكل قدرة ومهارة في تشغيل الهاتف الجوال والحاسوب وتسييرهما. وهذا ما شاهدناه ميدانيًا في المجتمع السعودي الذي كسب رهان استعمال اللغة العربية المكتوبة في الهاتف الجوال والحاسوب. وفي المقابل، لا يسمح ضعف حركة التعريب في المجتمعات المغاربية الثلاثة، كما وصفناها في واقع الهاتف المحمول والحاسوب، بالتفاؤل بتغيير مواقف أغلبية الجزائريين والتونسيين والمغاربة السلبية من لغتهم العربية؛ فـ **عيون علم الاجتماع** لا تتوقع رؤية اللغة العربية، وقد كسبت المكانة الأولى في قلوب مواطني هذه المجتمعات وعقولهم واستعمالاتهم من دون أن يجري دمجها واستعمالها بكل عفوية واعتزاز وثقة نفس في صلب الحياة الحديثة وتقنياتها وابتكاراتها المتزايدة والمتنوعة.

تسلط الفرنسية على التونسيات

إن ما يلفت نظر عالم الاجتماع في سلوك المرأة التونسية اللغوي هو مبالغتها في استعمال اللغة الفرنسية بدل العامية العربيةَ التونسية النقية في حديثها عن **الألوان والمقاييس والأيام والأرقام**؛ فنحن، مثلًا، نكاد لا نسمع أي تسمية للألوان باللغة العربية عندما نصاحب زوجاتنا في أثناء شرائهن بعض الملابس في المراكز التجارية وغيرها من المحلات. فالحديث عن ألوان الملابس ومقاييسها لا يتم في العادة إلا باللغة الفرنسية. ويندر استعمال الكلمات العربية للون الأزرق والأسود والأبيض والوردي

(٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (بيروت: البرنامج، ٢٠٠٢).

والرمادي في حديث النساء المشتريات والبائعات على حد سواء. وتستولي اللغة الفرنسية أيضًا بطريقة شبه كاملة في الحديث على مقاييس طول الملابس وعرضها. ويؤدي هذا الاستعمال المتكرر باللغة الفرنسية في هذه المناسبات في دنيا عالم النساء إلى نشأة **عرف لغوي عام** بين التونسيات يعطي الأولوية للفرنسية بحيث يجعلهن **يخجلن من استعمال اللغة العربية** في الحديث عن الألوان والمقاييس والأرقام. ويشبه هذا الوضع ما نجده في خجل التونسيين والتونسيات من كتابة صكوكهم [شيكاتهم] المصرفية باللغة العربية. تشير تلك الأمثلة المحدودة إلى أن هناك **حضورًا قويًا غير شعوري** لرواسب الاستعمار اللغوي الفرنسي بين أغلبية التونسيات والمغربيات والجزائريات بصفة عامة، وذلك بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال(٦).

اللغات وتحديد الهويات

بعد الأمثلة الميدانية المذكورة لوصف علاقة تلك العيّنات المغاربية باللغة العربية، تطرح منهجية البحث مدى تأثير تلك العلاقة في الانتساب إلى الهوية العربية لديها، نظرًا إلى تأكيد البحوث العلمية وجود رباط وثيق بين اللغات والهويات عند الشعوب، كما نجد في الملاحظات التالية:

– تُعتبر **اللغات** المختلفة للأفراد والجماعات والمجتمعات والشعوب **محددًا بارزًا للهويات الفردية والجماعية** المتنوعة التي تعرفها المجتمعات البشرية في القارات الخمس(٧).

– يتجلى، وبامتياز، **ثقل عامل اللغات في تحديد الهويات** في تلك الشعوب والمجتمعات التي توجد فيها أكثر من لغة. فعلى سبيل المثال، في المجتمع الكندي لغتان رسميتان: الإنكليزية والفرنسية. وفي المجتمع البلجيكي لغتان رئيسيتان: الفلندرية والفرنسية. أما في المجتمع العراقي، فاللغتان الرئيسيتان هما العربية والكردية. وتُعتبر اللغتان العربية والأمازيغية اللغتين الوطنيتين في المجتمعين الجزائري والمغربي. يلاحَظ أن **اللغات المحلية الخاصة بالأقليات** في هذه المجتمعات المزدوجة اللغة هي أكثر من سواها **تحديدًا لهويتهم**؛ فسكان مقاطعة كيبيك في كندا، مثلًا ، يعرّفون هويتهم في المقام الأول بلغتهم الفرنسية، وكذلك الشأن لدى أكراد العراق، الأمر الذي جعل السكان المتحدثين بالفرنسية في كيبيك والأكراد ينادون حتى بالانفصال السياسي عن مجتمعيهما الكبيرين: كندا والعراق(٨).

– ليست اللغة العامل الوحيد في تحديد هويات الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ فالدين واللون والعرق عوامل محددة للهويات أيضًا. لكن **اللغة المشتركة** بين الناس تؤدي دورًا حاسمًا في **خلق هوية جماعية** في مجتمع ينتمي أفراده وفئاته إلى ديانات وأعراق وألوان مختلفة.

– إن أهمية اللغات في إنشاء الهويات تشير أيضًا إلى أن اللغات الوطنية لا اللغات الأجنبية الوافدة هي المحدِّدة لهويات الأفراد والمجتمعات. ومن هنا ، تطرح مسألة تأثير اللغة/ اللغات الأجنبية في قضية

(٦) محمود الذوادي، **الوجه الآخر للمجتمع التونسي الحديث** (تونس: تبر الزمان، ٢٠٠٦)، ص ١٩٥–٢٤٢.
(٧) عبد الله البريدي، **اللغة هوية ناطقة**، كتاب المجلة العربية؛ ١٩٧ (الرياض: الملك فهد الوطنية للنشر، ٢٠١٣).
(8) J. Leclerc, *Langue et société* (Laval: Mondia Editeurs, 1986), et R. Clément, «Aspects socio-psychologiques de la communication interethnique et de l'identité sociale,» *Recherches sociologiques : Identité ethnique et culturelle*, vol. 15, nos. 2-3 (1984), pp. 293-313, et Rodrigue Landry and R. Allard. «Bilinguisme additif, bilinguisme soustractif et identité ethnolinguistique,» *Recherches sociologiques: Identité ethnique et culturelle*, vol. 15, nos. 2-3 (1984), p. 337.

الهويات في المجتمعات المستقبلة والمستعملة للغات الأجنبية. واللغة/ اللغات الأجنبية تأتي إلى المجتمعات المعاصرة نتيجة الاستعمار أو الهيمنة الخارجية، وهو ما قد يؤدي إلى تنافس بين اللغة/ اللغات الوطنية واللغة/ اللغات الأجنبية. وهذا ما يشهد عليه دخول اللغة الفرنسية في المجتمعات المغاربية منذ احتلال فرنسا للبلاد الجزائرية في مطلع القرن التاسع عشر. فالحضور القوي للغة الفرنسية في الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في أثناء الاحتلال الفرنسي وفي عهد الاستقلال يمثّل منافسة شديدة للغات الوطنية لتلك الشعوب : اللغة العربية واللغة الأمازيغية. ونظرًا إلى أن الفرنسية ليست باللغة الوطنية في مجتمعات المغرب العربي، فإن وجودها الواسع في هذه المجتمعات لم يجعل الأغلبية الساحقة من سكانها ترغب في الانتماء إلى الهوية الفرنسية. ولكن هذا لا يعني أن ليس للغة الفرنسية تأثيرات أخرى في تلك المجتمعات، وفي طليعتها التأثير السلبي في علاقة الجزائريين والتونسيين والمغاربة والموريتانيين باللغة العربية، كما رأينا في هذا البحث. بعبارة أخرى ، يمكن القول إن التأثير السلبي في اللغة العربية والمتمثّل في إقصائها عن الاستعمال في ميادين عدة، والنظر إليها بالدونية عند كثير من سكان المغرب العربي قد يؤديان عند الكثيرين إلى **تشويش وإرباك بالنسبة إلى الانتساب الواضح والقوي للهوية العربية**، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين اللغة والهوية، كما سبق ذكر ذلك.

التصدّع الديني

لم تقتصر جهود الاستعمار الفرنسي على إحداث الصدع الهائل في البُعد اللغوي للهوية العربية الإسلامية للشعوب المغاربية، بل حاولت فرنسا أيضًا تحقيق ما يمكن على مستوى الجانب الديني، فحاولت تنصير سكان المغرب العربي لزعزعة العقيدة الإسلامية كقطب مركزي في صلب منظومة الهوية العربية الإسلامية لتلك الشعوب. لكن محاولة التنصير باءت بالفشل حتى بين صفوة تلك النخب السياسية والثقافية المغاربية الأكثر دفاعًا عن لغة المستعمر وثقافته وفكره. وهي ظاهرة لافتة للنظر تحتاج إلى الفهم والتفسير. لكن هذا الفشل في التنصير لا يعني أن الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ونظيره البريطاني في المشرق العربي لم يؤثرا سلبًا في وضع الإسلام في المجتمعات العربية. وقد تأثرت سياسات **معالم تجفيف المنابع الإسلامية** في المشرق العربي بحركة القومية العربية، التي نادت بها، على الخصوص، القيادات الناصرية والبعثية في مصر وسورية والعراق، فتمثّل صراع عبد الناصر مع الإخوان المسلمين في منعهم من النشاط السياسي وإلقائهم في السجون والحكم بالإعدام على بعض الشخصيات القيادية مثل سيد قطب. أما حزب البعث في سورية، فقد شنّ حربًا بقوة السلاح للقضاء على حركة الإخوان المسلمين وُصفت بالمجزرة التي قام بها نظام حافظ الأسد. وفي البلاد التونسية، اتُّخذت سلسلة من القرارات أذن بها بورقيبة وأشرف عليها ومارسها شخصيًا على الملأ بمساعدة رجال نظامه نسائه، نذكر منها، على سبيل المثال: الحط من مكانة جامع الزيتونة منذ بداية الاستقلال، ودعوة الرئيس بورقيبة إلى إفطار رمضان، وإلغاء نظام الحبس، وإقصاء الزيتونيين ومن لهم ثقافة عربية إسلامية مشرقية عن المشاركة في الحكم على أعلى مستوى هرم السلطة السياسية بعد الاستقلال، والتضييق على الخريجين التونسيين من جامعات غربية في عملية انتدابهم في الجامعات التونسية **إذا كانوا قد درسوا قبل ذلك في جامع الزيتونة أو في جامعات عربية مشرقية**. وقد مُنع الإسلاميون من النشاط السياسي في عهدَيْ بورقيبة وبن علي، وسُجنوا

ونُكّل بالذين لم يهربوا من البلاد إلى المنفى. هذه كلها سلوكيات فاضحة بأن بورقيبة وبن علي والنخب السياسية والثقافية في عهدهما لم يكونوا متحمسين لا للإسلام ولا للغة العربية (القطبين الرئيسيين للهوية العربية الإسلامية للشعب التونسي)[٩]. وهكذا، يمكن القول إذًا **إننا أمام تصدع فعلي في قطبَيْ هوية الشعب التونسي**، أي اللغة العربية والإسلام في عهدَيْ الجمهورية الأولى (١٩٥٦ – ٢٠١١)، قادته وزكته وأشرفت عليه بالنيابة عن المستعمر نخب سياسية وثقافية تونسية بعيدة عن الاحترام والعمل لصالح تمتين عرى هوية الشعب التونسي (اللغة العربية والإسلام) كمعلمين أساسيين ومركزيين لمفهوم الوطنية التونسية السليمة من وزر الآثار الاستعمار.

إرث تصدّع الهوية

تشير أيديولوجيات الأحزاب لما بعد الثورة في كلٍّ من تونس ومصر أن عددها هائل، وأن أغلبيتها لا ترفع راية الإسلام خفاقة في خطابها السياسي وبرامجها. وكما ذكرنا، فحركتا النهضة والإخوان المسلمين تتصدران بقية الأحزاب الكبيرة في إعطائها الأولوية للإسلام وثقافة حضارته؛ فهما توليان أهمية مركزية للهوية الإسلامية العربية الإسلام. لكن معظم الأحزاب والجبهات والحساسيات والحركات السياسية الأخرى لما بعد الثورة **تحمل إرث تصدّع الهوية الإسلامية** للشعبين التونسي والمصري اللذين عمل حكامهما بورقيبة وبن علي وعبد الناصر ومبارك على زيادة تصدع الهوية الإسلامية لدى كثير من الفئات والمواطنين. تفيد هذه المعطيات أن لدى أغلبية الأحزاب التونسية لما بعد الثورة **مشكل** كبير أو متوسط أو صغير مع قطبَي هوية الشعب التونسي العربية والإسلامية: اللغة العربية والإسلام. وينطبق الشيء نفسه على الأحزاب المصرية، خاصة بالنسبة إلى مسألتَيْ الهوية الإسلامية والإسلام السياسي. يفسر هذا الواقع الثقافي السياسي الهجوم المكثف والأشد والمتواصل الذي توجِّهه دائمًا معظم تلك الأحزاب إلى حركة النهضة مجتمع تونس وإلى الإخوان المسلمين في مجتمع مصر وغيرهما من المجتمعات العربية. وتمثّل تلك المعطيات أرضية ثقافية أيديولوجية قوية للتنظير لصالح ولادة أحداث العنف السياسي واستمرار هذا العنف في المجتمعات العربية التي نجحت فيها ثورات الربيع العربي أو تلك التي ستنجح فيها الثورات.

إن إرث تصدّع قطبَيْ الهوية، خاصة لدى الكثير من النخب السياسية والثقافية العلمانية، يُحْدث نوعين من الصراع: صراع داخلي في صلب شخصياتها وصراع خارجي مع المدافعين عن قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية في المغرب العربي والهوية الإسلامية في المشرق العربي. أما الصراع الداخلي، فكثيرًا ما يتجلى في ما يسمّيه التحليل النفسي **سلوكًا تبريريًا** يعطي من خلاله الشخص/ الحزب أسبابًا غير حقيقية لسلوكه مثلما يفعل كثير من التونسيين والتونسيات في تبرير استعمال الفرنسية على أنه انفتاح على الآخر، **جاهلين أو متحاشين** ذكر السبب الأصلي، وهو ضُعف التعريب النفسي لديهم[١٠]. أما الصراع الخارجي، فهو مرشح بقوة للدفع بالأطراف إلى العنف السياسي كما وقع ويقع في الحراك السياسي في المجتمعين المصري والتونسي.

---

(٩) الذوادي، ص ٣٤– ٥٢.

(١٠) أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية: إنجليزي–فرنسي–عربي** = A Dictionary of the Social Sciences: English-French-Arabic (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٦)، ص ٢٤٦.

براءة من نكران أزمة الهوية

يدل جميع تلك المؤشرات اللغوية (في المغرب العربي على الخصوص) والدينية الميدانية الملموسة في المغرب والمشرق العربيين على **وجود قوي لتصدّع في قطبَيْ منظومة الهوية العربية الإسلامية للشعوب العربية**. ويتجلى ذلك التصدّع الهوياتي المتأزم بأشد ما يكون، وعلى نحو خاص، لدى النخب السياسية العلمانية واليسارية والمغتربة لغة وثقافة وفكرًا في المشرق والمغرب العربيين. ويجدر القول في هذا الصدد إن أغلبية الشعوب المغاربية الفرنكوفونية (الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا) تشكو **التصدّع اللغوي أكثر** ممّا تشكو التصدّع الديني؛ فمع رياح الصحوة الإسلامية عربيًا وعالميًا، ازداد ويزداد عدد المتدينين والمتدينات المدافعين عن الإسلام، صغارًا وشبابًا وكهولًا، في المجتمعات المغاربية الحديثة. وفي المقابل **لا وجود لمثل هذه الظاهرة** بين المغاربيين والمغاربيات من بين كل تلك الأعمار بالنسبة إلى التحمس للغة العربية واستعمالها والدفاع عنها. بعبارة أخرى، ستكون علامة اختبار الشعوب المغاربية على سُلّمِ التعريب النفسي ضعيفة.

وهكذا، يوجد **أكثر من نمط وشكل لأزمة المغاربيين والمغاربيات مع قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية**:

- التزام قوي لقطبَيْ الهوية العربية الإسلامية من دون المساواة بينهما، كما هو وضع المنتمين إلى حركة النهضة في المجتمع التونسي.
- تفيد المؤشرات أن شريحة من النخب السياسية والثقافية المغاربية ضعيفة على القطبين (اللغة العربية والإسلام).
- الأغلبية الساحقة من الشعوب المغاربية يغلب عليها موقف اللامبالاة تجاه قطب اللغة العربية بسبب ضعف الوعي بأهمية الهوية اللغوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الموقف الهزيل للنخب من اللغة العربية في النمط والشكل الثاني يتناقض مع الاهتمام بكل ما هو مدني لدى العلمانيين واليساريين؛ فـ **اللغة عنصر مدني بامتياز** لدى الشعوب، وينطبق الشيء عينه على ما يسمّى المجتمع المدني الكبير الذي تكاد أنشطته لا تشمل توطين استعمال اللغة العربية لدى الشعوب المغاربية، وخلق موقف مجتمعي قوي وشامل بين جميع فئاتها وطبقاتها الاجتماعية لصالح **التعريب النفسي والكتابي**.

بتلك الخريطة البيانية لوضع الهوية العربية الإسلامية في المجتمعات العربية في المغرب والمشرق، **لم يعد مقبولًا من وجهة الرؤية التحليلية لمنظور العلوم الاجتماعية** الاستمرار في الحديث الأيديولوجي الفضفاض عن سلامة الهوية العربية الإسلامية وكأنها لا تعرف مشكلات في صلب مكوّنيْها الرئيسيين: اللغة العربية والدين الإسلامي. وقد ألقت أقسام هذا البحث أضواء كاشفة بمنهجية شفافة على معالم أزمة الشعوب العربية مع منظومة هويتها العربية الإسلامية، مبرزةً أن أخطار الأزمة ليست بالأمور الهامشية بالنسبة إلى مصير الأمة العربية ومستقبلها، وإنما هي أمور تمس الأسس الجوهرية لهوية هذه الأمة في الصميم: اللغة العربية والإسلام العمود الفقري القاعدي للاطمئنان إلى **سلامة العصبية الثقافية** داخل كل مجتمع عربي وبين جميع المجتمعات العربية نفسها.

بديلان للتعامل مع تصدّع الهوية العربية الإسلامية

بعد تشخيص تصدّع الهوية العربية الإسلامية في المغرب والمشرق العربيين **بمنهجية شبه كميّة**، يمكن الآن طرح بديلين للتعامل مع الوضع الهوياتي المأزوم كما جرى وصفه وتحديد معالمه. هناك بديلان رئيسيان للتعامل مع معالم التصدّعات في قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية (اللغة العربية والإسلام) اللذين يمثّلان **العمود الفقري** للهوية الثقافية الجماعية لشعوب المنطقة العربية:

البديل **الأول** هو الرضا بحالة التصدّع البارز في مكونات الهوية العربية الإسلامية للشعوب العربية في المغرب والمشرق. ومن ثم، ترك الأمر كما هو، مثل ما يدعو إليه كثير من النخب السياسية والثقافية المغاربية والمشرقية التي تغلب عليها ثقافة غربية في اللغة والفكر والأيديولوجيا. وينجم عن القبول بهذا البديل أمران: **أولهما** المحافظة على مشكل التصدّع في قطبَيْ الهوية العربية الإسلامية **كإرث استعماري** بدأ في أثناء الاحتلال عبر اللغة الفرنسية والإنكليزية وثقافتهما، وآمَدَّ في أنفاسه بعد الاستقلال أُولُو الأمر أصحاب التعليم والتكوين اللغوي الثقافي الذي تهيمن فيه اللغتان الأجنبيتان الفرنسية والإنكليزية وثقافتهما. و**ثانيهما** هو الإبقاء على **هوية مضطربة** تشكو أعراض الانفصام وتماسكًا ضعيفًا للغاية؛ فهوية فردية أو جماعية بتلك المواصفات عاجزة عن منح أصحابها الثقة في النفس، وهي بالتالي تمثّل **إعاقة لتقدم الشعوب**، ناهيك عن التأهل الفعلي لإنجاح مسيرة ثورات الربيع العربي.

أما بالنسبة إلى البديل **الثاني**، فيبدو أن هناك إجماعًا كاملًا على أن هوية جميع الشعوب العربية تقريبًا هي هوية عربية إسلامية في الصميم. ويجب ألّا يقتصر ذلك على مجرد الخطاب بل يصبح ممارسة فردية وجماعية **تقضي بالكامل** على ما أطلقنا عليه مصطلحيْ «التصدّع اللغوي» و«التصدّع الديني» في منظومة الهوية العربية الإسلامية للشعوب العربية. فليس كسب الرهان في ذلك الأمر بالمستحيل على **أيدي قيادات سياسية إسلامية معتدلة ونيّرة، وقيادات علمانية معتدلة تؤمن بخصوصيات الشعوب**. إن تجربة نظام الحكم في تونس بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ مثال للتوفيق بين قطبَيْ **الأصالة والحداثة**؛ فهو مشروع حكم سياسي مؤهل لرتق الهوة الثقافية بين الأطراف السياسية بحيث تسمح تركيبة مثل ذلك النظام السياسي وهندسته بالتفاؤل بالنسبة إلى النجاح في تحاشي حدوث العنف السياسي، أو التقليل منه بين الأحزاب في المستقبل المنظور في مجتمعات ثورات الربيع العربي.